PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram**
DATE:	**26-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Only 1.5 million patients from a total of 10 million applied to receive treatment**
PAGE:	**19**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Mohamed Al Kazaz**

«الأهرام» تفتح ملف علاج مرضى فيروس «سى»

١,٥ مليون مصاب فقط تقدموا للعلاج من إجمالى ١٠ ملايين مريض

تحقيق: محمد القزاز

(١٠ شركات أدوية وافقت على تخصيص ٢٥٪ من إنتاجها لعقار «سوفالدي» تلبية لمبادرة الرئيس السيسى لتوفير مليون عبوة و١٠٠ مليون جنيه من «تحيا مصر» لعلاج فيروس سي) (إطلاق مبادرة تحمل اسم «مصر تقدر» للقضاء على فيروس «سى» بالتعاون مع مؤسسة «اسمعونا» ومجموعة من المجتمع المدني، ومستشفى ٥٧٣٥٧، لجمع مليار جنيه للقضاء على فيروس سى) (شيخ الأزهر يخصص ١٠٠ مليون جنيه دفعة أولى لعلاج مرضى التهاب الكبد الوبائي)

.. ما سبق عناوين ومبادرات لعلاج أكبر أزمة صحية تواجه مصر خلال العقود الأربعة الماضية، ومنذ الإعلان عن علاج شاف لفيروس «سى» وهو «سوفالدي»، وما تبعه من أدوية جديدة، حتى عاد الأمل لملايين المرضى الذين يحملون هذا الفيروس.

ولكن، ما يثير الإعلان عنه سواء من وزارة الصحة أو لجنة الفيروسات الكبدية عن عدد المتقدمين، أو عدد من تلقوا العلاج فعليا، يجعلنا نتوقف هنا، من أجل نقطة نظام، ونتساءل: ما المبالغ المخصصة – سواء المقدمة من الدولة أو التي تم التبرع بها – من أجل القضاء على هذه الأزمة الصحية بالفة السوء؟ ما هى استراتيجية اللجنة والوزارة للقضاء عليها؟ هل هناك شفافية فيما يتعلق بالمعلومات؟ أم أن الأمر قيد السرية والكتمان؟ لماذا لم تقم الوزارة بإجراء مسح شامل للمصابين؟ وإذا كان العدد نحو ١٠ ملايين، وأكثر أو اقل، فلماذا لم يتقدم سوى مليون ونصف المليون؟ ولماذا لم تكلف وزارة الصحة أو لجنة الفيروسات الكبدية شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال بتصنيع هذه الأدوية – أسوة بالقطاع الخاص – وهى طالبت بذلك مرات عديدة؟

تحرك غير مدروس

أسئلة عدة نطرحها هنا، من خلال الخبراء، والمتخصصين، حتى تطمئن قلوب المرضى والمهمومين بهذه الكارثة الصحية، حيث يتساءل د. محمد عز العرب استشارى الكبد ورئيس وحدة الأورام بالمعهد القومى للكبد: لماذا التحرك دائما عندما يكون غير مدروس، حيث إننا إذا اردنا تحديد حجم المشكلة فلابد من استقصاء، وبائى بطريقة علمية لهذه المشكلة، اما ما نقوم به الآن فهو الإعلان عن مشكلة دون دراسة للاعداد الصحيحة الموجودة فى مصر، فبالنسبة لعدد المتقدمين للموقع الالكترونى نحو ١,٥ مليون، ويوجد ٤٠ مركزا لعلاج مرضى فيروس سي، وقد قالت منظمة الصحة العالمية فى آخر تقرير لها فى ٢٠١٤ إن ٢٢٪ من الشعب المصرى يعانى من فيروس سي، وهى كانت إحصائية صادمة، فبعض المراجع الدولية ذكرت أن نسبة حدوث فيروس سي تتراوح بين ١١إلى ٢٠٪، بينما هناك دراسة مهمة فى ٢٠٠٨ أظهرت أن ١٥,٨٪ من عينة البحث لديهم اجسام مضادة ضد فيروس سي، وقياسا على ذلك تم الاعلان أن النسبة فى مصر تقترب من ١٥٪، وهى تسمى احصائية DHS وهى تعنى عينة بحثية ممولة من جهة خارجية ، وليس الدولة هى من قامت بهذا البحث ، والمشكلة هنا أن ارقام الدولة هى بناء على دراسات لم تقم هى بها ، كونها مكلفة للغاية، وإحصائية الـ DHS تم إجراؤها مرة ثانية خلال عام ٢٠١٥ ولم يتم الإعلان عنها بشكل نهائي، وأجريت على عينة مكونة من ٩٢٥٠ من الإناث ومثلهن من الرجال، ووجدوا فى الفئة العمرية من فوق ٤٥ سنة حتى ٥٩ سنة أن الأجسام المضادة لفيروس سى كانت ٧٪، وهذه الفئة العمرية فى ٢٠٠٨ كانت ١٠٪، وبناء عليه ارتكب الوزير السابق عادل العدوى خطأ فادحا باعتماده هذه الدراسة، ذلك أن هذا العدد غير ممثل للمصابين، لأن عينة البحث قليلة برغم شمولها كل المحافظات، كما أنها اقتصرت على فئة عمرية واحدة، وهى فى كل الأحوال ليست نسبة الأصابة بفيروس سي، ولا يصح للدولة أن تعتمد على بحث ممول، بل لابد لها من خطة قومية لمعرفة حجم المشكلة الحقيقى ، واضع أمام صانع القرار الصورة الصحيحة حتى يستطيع معالجة المشكلة بشكل صحيح.

وفى العموم ، نحن فى مصر لا نعرف العدد الحقيقى لمرضى فيروس سي ، فكلها ارقام تختلف من جهة لأخرى، فنحن نرى وزير الصحة يعلن ارقاما، ورئيس اللجنة العليا يعلن أرقاما مغايرة ، ومنظمة الصحة العالمية كذلك.

ويتساءل إذا كان العدد نحو ١٠ ملايين مريض ولم يتقدم الا نحو مليون ونصف المليون، فلماذا لا تقوم الوزارة باستهداف القرى الفقيرة التى تنتشر فيها الأمية والجهل وبالتالى فيروس سي وتقوم بعلاجهم، علما أن الدولة امدت اللجنة بـ٤٥٠ مليون جنيه لاستيراد ٢٢٥ الف جرعة وهى تعالج ٥٠ الف مريض فقط ، وهم يمثلون ٥٪ من عدد المرضى.

ولابد لتقديم علاج فيروس سي سواء سوفالدى او غيره، أن يكون من خلال صندوق واحد من خلال افضل البروتوكولات العلمية، يكون له مجلس امناء، لإدارة هذا الصندوق المجمع على المستوى القومي، يتم الانفاق منه من خلال سياسة واستراتيجية محددة تغطى الجمهورية حسب معايير واضحة، وحسب آخر البروتوكولات العلاجية المصدقة من الجهات الدولية.

إستراتيجية خطأ

بينما يرى دكتور علاء عوض أستاذ الكبد بمعهد تيودور بلهارس أن الاستراتيجية من الأساس خطأ، إذن فليس مهما الحديث عن التفاصيل، وهو مسألة الإنفاق من عدمه، فلا ننكر أن لدينا كارثة صحية تسمى فيروس سي، ونحن كدولة إذا اردنا مواجهة هذا الفيروس فلابد من ثلاثة محاور الأول مكافحة العدوى ومنعها، وهو يحتاج مجهودات كبيرة جدا، والثانى هو اكتشاف المرض، فهناك فرق بين العدد التقديرى للمصابين وبين العدد الحقيقى للمرضى الذين يعلمون بإصابتهم، وهذا الفرق فى العالم كله يقدر بـ ٢٠ إلى ٣٠ ٪، وفى مصر قد يكون العدد أقل من ٧ ٪، من المهم هو قضية اكتشاف المرضى الحقيقيين، لأن ذلك سيؤدى إلى علاجهم، ومن ثم يقلل وعاء حاملى العدوى، اما المحور الثالث فهو العلاج، وتوفيره للمرضى، وبفضل الله تم اكتشاف ادوية جديدة لعلاج فيروس سي، ولكن أسعارها مرتفعة ولا تتحملها ميزانية المرضى، فسمحت الدولة للقطاع الخاص بإنتاجه وبيعه محليا، فوجدنا ان اسعاره ايضا مرتفعة، ولم تفكر الدولة ان تعطى قبلة الحياة لشركات قطاع الأعمال بأن تسمح لها بانتاج هذه الأدوية وهى قادرة بالفعل على ذلك، وكانت اسعاره ستكون منخفضة وفى متناول الجميع، ولكن السؤال هو: لماذا لم تقم الدولة بالكشف عن الحالات؟ لأنها لا تملك علاج كل الحالات المكتشفة، فهى تنشرى علبة السوفالدى بـ ٢٢٠٠ جنيه، وهذا يشكل عبئا عليها، وبرغم تخفيضة إلى نحو ١٦٥٠ فهو ايضا يشكل عبئا، وكان من الضرورى أن تتيه الدولة الى شركات قطاع الأعمال لينتج هذه الأدوية لتكون فى متناول الجميع، وقد يصل السعر إلى أقل من ٥٠٪ عما يتم بيعه.

لوبى المصالح

د. عادل عبدالمقصود رئيس شعبة اصحاب الصيدليات اضاف انه حينما ظهر دواء جديد لعلاج فيروس سي وهو سوفالدى تحركت الدولة ممثلة فى وزارة الصحة للحصول على هذا العلاج، وهنا ظهر لوبى المصالح للاستفادة القصوى من الاستحواذ على هذا العلاج، وكان المفترض أن الدولة حين تتولى علاج هؤلاء المرضى فهو من أجل توفيره بأقل التكلفة لأنها مسامحة فيه، ولكن كما قلت ظهر لوبى المصالح، حيث قامت الشركة المصنعة للسوفالدى بتحذير مسئولى وزارة الصحة بأنها لن ترسل المنتج إلا لفرعها هنا فى مصر، وبدلا من أن تقف الدولة ضد هذا الشروط كونها هى التى ستدفع، رضخت لمطالب الشركة، وما كان يجب أن يحدث ذلك.